ملحق

بالجزء السادس عشر من البيان

بعث الينا بعض الفضلاء من اكليروس الروم الكاثوليك الموقر بالمقالة الآتية على قصد نشرها في صفحات مجلتنا ولما كان مضمونها مباينًا لغرض المجلة لما فيهِ من المنزع الديني والسياسي وكان الكاتب ممن يعزّ علينا الاّ اجابة مقترحهِ طبعناها على هيئة رسالةٍ مستقلة والحقناها بهذا الجزء تسهيلاً لانتشارها وتعميماً لما تضمنتهُ من الفائدة في الشأن المهمّ الذي توخى البحث فيهِ وهي هذه بحروفها

لمحة تاريخية حقوقية في الانتخابات البطريركية

ثارت ثائرة الملة في سوريا منذ بضعة اشهر بشأن الانتخاب البطريركي على اثر وفاة الطيب الذكر المثلث الرحمة البطريرك غريغوريوس الاول بطريركها المحبوب فمن طالب سرعة الانتخاب لزيد ومن طالب لعمرو ومن راغب في سرعة العمل بدون النظر الى الاشخاص بل الى المبدأ ومن زاعم بوجود الاختلاف بين الاساقفة ومن ومن الخ انما الكل مجمع على حفظ الحقوق المكفولة من القانون والعادة المرعية في كنيستنا الشرقية اليونانية في مثل هذه الاحوال وقد نقل على الجميع المداخلات المستحدثة من اي جهة كانت العابثة بحفظ الاستقلال الداخلي المفضية الى وخامة العواقب مما يسوء كل عاقل غيور على مصالح ملتهِ ورعاية حقوق كنيستهِ الدينية والمدنية

امّا وقد سكنت الآن تلك الثائرة وهدأت ريح القلاقل واطمأنت روح الاغراض نوعًا فلا بد لنا في هذه العُجالة من بسط الحقيقة في اصول الانتخابات البطريركية والتنقيب عن ذلك نظرًا دون التفات الى الاشخاص بل الى المبادي على وجه تاريخي حقوقي بحيث لا تؤثر فينا عوامل الميل ولا سيما في هذا الاوان

البادية فيهِ السكينة المليَّة حتى لا يقال قالـــ فلان بل يُنظَر الى ما قال مجردًا عن الغاية الذاتية فنقول

بعد ما ارتاحت كنيسة المسيح من حملات المضطهدين لها في اجيالها الاولى الثلثة اخصهم القياصرة الرومانيون وقاست من ذلك اشكالاً والوانًا من التعاذيب المبرحة خرجت ظافرة غانمة باخضاعها الى سلطتها الروحية ذلك الملك العظيم الذي خضع لهُ الشرق والغرب اعني بهِ قسطنطين الكبير الذي أمَّن الكنيسة واعلن نفسهُ محامياً عنها فاخذت من ذلك الحين في لمّ شعثها وعقدت المجامع ونظمت القوانين والدساتير والنظامات الدينية الآئلة الى خير بنيها وحسن النظام فتأسست في الجيل الرابع ثم الخامس والسادس والسابع عموم القوانين الدستورية وقد عُلم منذ المجمع النيقاوي الاول نظام البطريركيات فكان الروماني الاولـــ ثم الاسكندري ثم الانطاكي حتى الجيل الرابع ثم لما رقّت الكنيسة الكرسي القسطنطيني والكرسي الاورشليمي الى مقام بطريركية صار نظام الكراسي البطريركية العظمى هكذا الروماني ثم القسطنطيني ثم الاسكندري ثم الانطاكي ثم الاورشليمي فكان اسقف رومية لهُ التقدم رتبةً منذ القديم بصفتهِ بطريرك الغرب وسلطةً على كل الكنيسة حسب مبادي الدين المسيحي لانهُ خليفة هامة الرسل بطرس الطوباوي وكان لكل كرسي بطريركي حقوق وامتيازات كثيرة تكفل لهُ الاستقلال الداخلي وتعصمهُ من اي سلطة اخرى ما عدا سلطة المجمع والحبر الروماني عند الضرورة الماسّة. ولا عبرة بما حدث خلاف ما ذكر فانهُ تمَّ على غير نظام وذلك اما بخرق الحقوق وإعمالـــ القوة القاهرة مكان الحق او بمراعاة ظروف خصوصية اتّاءَ شر اعظم ولما صار الانفصال بين الكنيستين الشرقية والغربية بقيت تلك الحقوق سالمة من العبث بها ولما اتحدتا في المجمع الفلورنتيني تكرر اعلانها واثباتها وحفظها غير متثلمة كما كانت. ومن بعد ذلك لما انقسمت الكنيسة الشرقية اليونانية نفسها الى فرعين فرعٍ استمرّ متحدًا

كاثوليكيًّا مع الكرسي الرسولي كما تم الاتحاد في المجمع المسكوني الفلورنتيني وفرع خالف ذلك الاتحاد وانفصل مؤلفًا بطريركية مستقلة استمرّ ايضًا حفظ تلك الحقوق ولم يحدث ما غيرها بل اذا نظرنا الى بطريركيتنا الكاثوليكية نرى ان الكرسي الرسولي مرارًا وتكرارًا بمناشيره وبرآءاته المرسلة للبطاركة السلف المطوبي الذكر قد اعلن ووطد وثبت تلك الحقوق الممنوحة لنا منذ القديم من الجامع المقدسة وعلى ذلك يكون كرسينا البطريركي الانطاكي المقدس حائزًا لتلك الحقوق التي كانت لهُ منذ تأسيسهِ بدون مسّ ولا انثلام . ولا اعتبار لبعض اعمال سابقة او حالية جاءت مخالفة لذلك فليس لها قوة دستور جديد حقيق بابطال ما ثبت وتوالى منذ القديم لا بل ان الدستور الصادر من ثلث سنين من لدن الحبر الاعظم الحالي مصرح ومقرر فيهِ المحافظة على كل تلك الحقوق المختصة بالكرسي البطريركي وعدا ذلك ان روح السياسة الجارية عليها الكنيسة ولا سيما في ايام هذا الحبر الاعظم هي كافلة وكافية لاثبات ما نحن بصددهِ

اما اصول الانتخاب فظاهرة ايضًا من القوانين القديمة التي اشرنا اليها فمن طالع الجامع الانطاكي واللاذقي والنيقاوي والقرطاجني المنعقدة في الجيل الرابع ثم الخلكيدوني والقسطنطيني ومجمع القصر وغيرها مما عقد من قبل ومن بعد يتضح لهُ جليًّا ان حق الانتخاب هو لاساقفة الاقليم بدعوة من صاحب الكرسي المتقدم وعند عدم وجودهِ فمن يليهِ رتبةً ولا يجوز ترميل الكرسي مدة طويلة بدون انتخاب رئيس لهُ وهذا ما كان جاريًا بالعمل في الكرسي الانطاكي ولو ان شعب انطاكية وغيرهُ في الاجيال الاولى كان يساعد احيانًا الاساقفة على انتخاب راعيهِ غير المتوسط انما هذه العادة كانت تهذيبًا وقتيًّا ليس لهُ قوة دستور وقد بطل من زمان طويل وحُفظ حق انتخاب البطريرك للاساقفة طبقًا للقوانين. كل ذلك يتحصل من الحق القانوني الشرقي ومن التاريخ الكنائسي

من بعد هذا البيان الموجز يمكننا ان نطبق حالة الانتخاب الجاري على ما ذكر

فاولاً من بعد وفاة البطريرك السعيد الذكر كان على رئيس الاساقفة الاول في الاقليم حسب النظام القديم ان يتولى الاعمال ويعقد المجمع الانتخابي ولو ان حقوق الاساقفة في الظروف الحالية التي آل اليها الشرق اضحت متساوية سلطةً واجتمعت حقوق رؤساء الاساقفة والاكسرخوسيين والمتروبوليتيين مع الحقوق البطريركية في شخص البطريرك الآ اننا نراعي العادة القديمة في الرتبة اقلهُ طالما لم يعمل نظام آخر يلاشي القديم وعليهِ يكون الاولى بذلك الآن صاحب كرسي صور لان هذا الكرسي رأس كراسي فينيقية الاولى وهو اول كرسي في سوريا في القديم وذلك ظاهر من التاريخ الكنائسي ومن ترتيب كتاب التخيكون الانطاكي

ثانياً عند اجتماع الاساقفة يترأس على المجمع مطران صور نفسهُ ويتم الانتخاب باجماع واكثرية الاصوات حسب نص المجامع القديمة فاذا لم تحصل اغلبية بل انقسمت الآراء بدون ترجيح يعاد ثانية وثالثة عقيب صلوات ابتهالية للروح القدس واذا لم يتمّ بعد ذلك انتخاب قانوني اما لتساوي الاصوات او لاي سبب آخر يُرفع الامر الى الحبر الروماني رئيس الكنيسة العام ليرجح برأيهِ احد المنتخبين او يفصل اذا كان ثمّ خلاف. وهذه الطريقة الاخيرة ولو انها حديثة الوضع الا انها تستند الى المبادي الدينية الحقة والى مضمون القوانين الكنائسية التي تجعل الكرسي الرسولي ملجأ للفصل والاستئناف عند الضرورة

ثالثاً وعليهِ اذا صح ما ينسب الى الكرسي الرسولي في الانتخاب الحالي من المداخلة غير المألوفة تكون اجراءاتهُ مخالفة للمبادي المتقدمة ومغايرة للخطة السياسية التي عُرف بها لحد الآن ولا سيما في ايام البابا لاون الثالث عشر الحريص على حفظ حقوق الكنائس الشرقية والدائب على زيادة ترقيها ونموها واعتبارها فكل اعمالهِ واقوالهِ وبالاخص منشورهُ الاخير والمعاملة الممتازة التي تلقى بها الطيب الذكر البطريرك غريغوريوس الكلي الطوبى عند مقابلتهِ في

رومية لاكبر شاهد على صحة ما نقول فكيف تنطبق سياسة نيافة القاصد الرسولي في سوريا على تلك السياسة الحبرية الصوابية العادلة وعليهِ لا نكاد نصدق كل ما نسمعهُ عن اعمال القصادة الرسولية من هذا القبيل لغرابتهِ

رابعاً ان صحّ شيء من ذلك لا يصعب على ساداتنا المطارنة اصحاب الشأن المدافعة بكل ما لديهم من الوسائل لحفظ حقوق الكرسي البطريركي غير متثلمة وبذلك يكونون أدّوا اعظم خدمة للكنيسة والملة وطابقوا نوايا الاب الاقدس الذي أمر ويأمر تبعاً لسلفآئهِ بحفظ حقوق البطريركية وطقوس الكنيسة الشرقية دون مساس واذا لم يتوفقوا الى نيل ذلك في هذا الانتخاب الآ بتحكيم قداستهِ في الامر رأساً فلا اصحّ واصوب واعدل من ذلك

خامساً لا يرد على ذلك ان هذه المداخلات جارية وجائزة في سائر الملل الشرقية الكاثوليكية لان الحقوق البطريركية انما نشأت في كنيستنا اليونانية منذ القديم وتثابت فيها الى يومنا هذا خلافاً للبقية فانهم استمدوها عند تألفهم كنائس وجماعات قائمة بنفسها فضلاً عن ان مركزنا ومستقبلنا نظرًا الى اخوتنا غير المتحدين وانفراد طقوسنا وتهذيباتنا عن سائر الطوائف الشرقية كل ذلك يجعل لنا حالة خاصة إزآء الاخرين بل ذلك حاصل فعلاً

سادساً ان المظاهرات التي قام بها قسم من الرعية في بعض جهات سوريا بشأن الانتخاب عموماً وتفضيل هذا على ذاك وما شاكل ذلك من الاعمال والاقوال التي انتشرت لا مسوغ لها على الاطلاق لان التداخل بامر الانتخاب محظور على اي كان سوى ارباب اما اذا كان القصد من ذلك اظهار ولآء الشعب لرؤسآئهِ واظهار امانيهِ بغاية الاعتدال على سبيل الموازرة فلا بأس طالما لا يترتب عليهِ تأثير في الانتخاب عموماً او انتخاب فلان دون غيرهِ وطالما لا يُبنى عليهِ تكدير خواطر او سوء نتائج . هذا وحسبنا ما تقدم تلخيصهُ في هذه المسألة من حيث وجهتها الدينية

بقي علينا النظر فيها من حيث وجهتها المدنية باعتبار علاقتها مع الحكومة فنقول

منذ نشأت الكنيسة الى عهد قسطنطين الكبير كان امر الانتخاب منوطاً بارباب الكنيسة تارةً منفردين وطوراً بموازرة الشعب لهم لمعرفة شخص المنتخب وشهادة بحسن صفاته الى ان استقرت الحالة على ما بيناها اعلاه مع تمادي الزمان ولم تتداخل الحكومة في شيء من هذا القبيل الى حين تأسيس الامبراطورية الشرقية في القسطنطينية فلما انتظمت احوال المملكة المسيحية وشرعت الكنيسة بتنظيماتها في المجامع وغيرها على ما وصفنا جرت العادة في القسطنطينية بان الامبراطور ومتقدمي الحكومة يسعون برضاهم بانتخاب البطريرك القسطنطيني وهكذا استمرت هذه العادة الى انقراض الامبراطورية الشرقية اما في الكرسي الانطاكي الذي نحن بصدده خصوصاً فاستمرت محفوظة قوانين البيعة ولو ان الاساقفة احياناً كانت تراعي خاطر ارباب الحكومة المحلية بشرط ان يكون المنتخب حائزاً الصفات المطلوبة من القوانين كما هو مدون في التواريخ الكنائسية

ومن ذلك يتضح اولاً ان قوانين الكنيسة لا تعرف للحكومة المدنية حقاً للمداخلة في امورها وامور رعاتها

ثانياً انما تسامحت احياناً بمجرد العادة باشراك الملك وبعض متقدمي الحكومة في مسألة انتخاب بطاركة القسطنطينية وغيرهم مع اعتبارها ان لا حق لهم بذلك كما صرح آباء بعض المجامع اذ ان كلاً من المملكة والكنيسة مستقل في نظاماته وموضوع اعماله فهما سلطتان ممتازتان في اصل الوضع

ثالثاً ان ما جعل الكنيسة تتسامح في ذلك هو جملة اسباب منها ان الملوك وسائر ارباب الحكومة كانوا حينئذٍ مسيحيين وخاضعين لسلطة الكنيسة الروحية فكان البطريرك راعياً روحياً للملك والملك ذا سلطان مدني على الكنيسة وكانت علاقات الكنيسة والمملكة بغاية الوفق الواحدة تستعير من

الاخرى ما يفيد الرعية حتى ان شرائع المملكة مأخوذ جلها من شرائع الكنيسة لشدة تأثيرها روحيًا على المملكة كما ان الكنيسة ادخلت بعض شرائع تطابق الدين وتعضدهُ سنها بعض قياصرة القسطنطينية اخصهم يوستنيانوس وكان الملك يشهر نفسهُ محاميًا للكنيسة والدين ويغنيها مع رؤسآئها بامتيازات ومنافع مدنية جمة كل ذلك يصوب تسامح الكنيسة لما ذُكر حسب مقتضيات المكان والزمان طالما لم يناقض مبادئها الدينية ونظاماتها الاساسية

رابعًا ولما انقرضت الدولة الشرقية وتخلفت عنها الدولة الحالية وآل الامر الى آل عثمان تبدلت الحالة القديمة بالطبع ولم يبقَ سبيل او موجب لذلك التسامح فجرى من ذلك الحين الى يومنا هذا انتخاب البطاركة طبقًا للقوانين القديمة ولا سيما في كرسينا الانطاكي المقدس حيث استمر عقد مجمع الانتخاب لاساقفة الكرسي بدون مداخلة رجال الحكومة المدنية او سواهم حتى ان الحكومة نفسها لم تطلب قط المداخلة في امر الانتخاب لمعرفتها الاكيدة ان ذلك خارج عن دائرة اختصاصها حتى بعد انقسام الملة في سوريا الى كاثوليك وغير كاثوليك واقامة بطاريركيين عليها بقي كرسينا البطاريركي متمتعًا بكل حقوقهِ القديمة والحكومة اعزها الله محافظة على ذلك بدون انثلام وما زال ذلك دأبنا ودأبها الى عهد هذا الانتخاب وكان بعد تسمية كل بطاريرك يُطلب لهُ من جلالة السلطان الاعظم الفرمان المعتاد كما طُلب للبطاركة السلف

خامسًا لا وجه اذًا لمداخلة الحكومة المدنية الآن ولو ان البطاريرك حائز لجملة اختصاصات مدنية تجعلهُ رئيسًا مدنيًا لملتهِ لان هذه الامتيازات السلطانية مُنحت للبطاركة والاساقفة كل واحد ضمن اختصاصهِ منذ تبوّؤ تخت القسطنطينية إما لان الدين يقتضيها لاجل خير رعايا الحكومة المسيحيين لارتباطها بمبادي وآداب الدين المسيحي واما لمساعدة رجال الحكومة في جمع الاموال الاميرية ونحوها واما اتباعًا لعادة قديمة وارتباط سابق بين المملكة والكنيسة

اقتضتها الظروف فحرص على حفظها السلاطين العظام بل ربما زادوا عليها تكرماً. والحاصل ان مقام البطريرك هو ديني جوهرياً واساسيا وبالعرض لهُ صفة مدنية بالنظر الى الفرمانات فضلا عن ان سياستُ كانت ولم تزل دائماً وطنية محضة ومعلوم منذ القديم اخلاصنا للسدة السلطانية كما صرح بذلك جلالة السلطان الحالي واسلافه الاعظمون

وقبل الختام لا بد لنا ان نقترح في امر الانتخاب البطريركي لاجل المستقبل سنَّ دستور اساسي مفصل يُعمل بهِ دفعا للقلاقل والبلابل التي تحصل عادةً في كل امر ذي شأن اذا لم يكن ثم دستور معروف من الجمهور مطابق لمقتضى الحال ونقترح ان يخول حق الانتخاب فضلاً عن السادة مطارنة الكرسي الى كل من ابرشيات غبطة البطريرك التي يسوسها بغير واسطة وهي اولاً مركز الكرسي الانطاكي المتخص الآن بابرشية دمشق وضواحيها ثم الكرسي الاسكندري ثم الاورشليمي اللذان يسوسهما البطريرك علاوة على الكرسي الانطاكي وذلك بان ينوب عن كل من هذه الكراسي الثلاثة مندوب من متقدمي اكليروسها ينتخبهُ مجلس البطركخانة مع اكليروس البلد والقصد من هذا الاقتراح تمثيل هذه المراكز في مجمع الانتخاب كسائر الابرشيات. هذا ولما كان المقام البطريركي من اعظم المقامات في الكنيسة والالفة المدنية لكونهِ رئيس الملّة دينيًّا ومدنيًّا وبهِ قوامها ورفع شأنها وعليهِ مدارُ نجاحها ورفضتها كان من اقدس الفروض على اصحاب الشأن الاهتمام بانتخاب الاليق لهذا المركز الخطير حتى انهُ ليجب للوصول الى هذه البغية تضحية كل الصوالح والفوائد الخصوصية ونبذ الاغراض الذاتية وان سرّ النجاح في هذه المهمَّة وعنوان حسن النتيجة انما هو في التظافر والاتحاد وحسن السياسة نسألهُ تعالى ان يمنَّ علينا براعٍ امين جدير بانتظار الامة والكنيسة غيور على صوالحهما والله الموفق الى سواء السبيل